

وهذا هو الصواب في بيانها
 او العلم لا ينفك عن غيره
 على كل حال في الطبيعة
 ووجه منافاة العلم
 ان العلم لا ينفك عن غيره
 مستلزم في الوجود
 والذوق والعقلية
 في العلم المستلزم
 ان لا ينفك عن غيره
 المقصود في حقه
 ببعض ما يجوز عليه
 الراجح في حال

بالاختيار بفعل فعلين احدهما بلا واسطة والثاني في
 بواسطة نظره ما تقدم **قوله** وهذا اي ما تقدم من
 ثبوت تاثير الطبيعة على وجود الشروط وانتم
 وانتم الموانع بخلاف تاثير العلم هو الفرق الثاني
 او وضع ذلك بالترتيب بقوله فالعلم الي اخره هو ترتيب
 منافات الي اخره **قوله** وهذا هو الفرق الثاني
 ولو كان بواسطة اذ منافاة الذوق والعقلية للارادة
 بواسطة منافاتهما العلم ان **قوله** فيما هي
 بل ما كان منافيا للعلم كان منافيا للارادة ويترجم
 الضمان بذكر الذوق والعقلية في منافات
 العلم لان منافاة العلم بواسطة العلم اقرب اليه
 من الارادة لان منافاتهما بواسطة العلم اعلمت
قوله هو كذلك لكن لما كان مجهول ما في معناه
 يقابل العلم لغة وشرعا حتى ان لا يذكر في مقابلته
 غيره من الذوق والعقلية وكان الذوق
 والعقلية كثر اما يقابلان بالقصد اذ يقال
 فعل في فلان كذا اقصد افعل بذهول وعقلية
 خص المصنف بالجهد وما في معناه بمضاده العلم
 والذوق والعقلية بمضاده الارادة فالسبب في
 صنعه استعمال اللغة فالشرع الجهد وما في معناه
 في مقابلة العلم والذوق والعقلية في مقابلة الارادة
قوله ان الكراهية تستلزم الي اخره فيه نظير
 لا رجحان الكراهية من رتبة وفي الارادة لا يعلم
 ان اللازم غير اللزوم فيقضي ان في الارادة ليس

معناها

معناها المطابق بل معناها الاثر وهو مخالف لصرح
 كلام المصنف حيث جعلها معناها المطابق بقوله
 اي عدم ارادته الي اخره فكانت الارادة لا يعلم بالاستلزام
 ويقول ان الكراهية في الارادة الي اخره والكراهية
 بخلاف الي معنى الكراهية كما مر وفي بعض النسخ
 اسقط الي **قوله** وكذا العقل والطبع الاحكام
 للعقل كذا لان ذلك معطوف على الكراهية في قوله
 ان الكراهية الي اخره **قوله** لان علمه وطبيعته
 اي وهي ذاتها الياري نقلي على فهم الفاسد وتسمى
 عند علمه العقل اي واذا كانت العلة قد علمت لزم
 قدم المعلول وهو العلم لان لا يتخلف عن علمه واذا
 كان قد علم يصح قصده اي ارادته فقد يتوابعه
 نقلي الارادة وكذا القدره وسائر صفات المعاني
 وكثيرها انما هو باعنت دم قدم العلم لا يتغير الصفات
 المذكورة فان المعتزلة ينوونها ويمكثروا كما مر الان
قوله ان هو لا يتوابعها وانما يتوابعها بخلاف
 المعتزلة فصحة ذلك من جملة الامور التي لغزها
 الفلاسفة وهي خمسة اولها ما ذكره ثابته **قوله** قدم الحكم
 كما علمت وثالثهم انكار علم الله نقلي بالخراب
 ورابعهم حكمهم بالكتاب النبوة وخامسها انكارهم
 حجة الاجساد **قوله** فان علمه وطبيعته قد علمت
 اي ونسي وجدت العلة وجد المعلول ونسي وجدت
 الطبيعة وجد المبلوع والعلة والطبيعة هو الله
 نقلي عند الغالب بذلك كما مر وقوله لا يصح
 بالاجداد اي فلا يكون من مقلقات اثار الارادة

وكذا العقل والطبع الاحكام
 قدم العلم والطبع الاحكام
 بالاجداد والفقهاء في الطبيعة
 وقوله في قوله
 وكذا العقل والطبع الاحكام
 كما ذكره في قوله
 والكم

Copyrighting University